

## الأخلاق والعنف الدولي

جيل أندرياني وبيير هاسنر  
ترجمة: أنور مغيث

أقام بيير هاسنر Pierre Hassner منذ 2003 في مركز الدراسات والأبحاث الدولية في العلوم السياسية سميناراً حول الأخلاق والعلاقات الدولية. انطلق هذا السمينار بمبادرة من جيل أندرياني Gilles Andréani مدير مركز التحليل والتوقع في وزارة الشؤون الخارجية، وأصبح ممكناً بفضل دعم هذه الهيئة وصندوق جرمان مارشال. وكان موضوعه إجراء مواجهة بين رؤى الفلاسفة والمثقفين ورؤى الممارسين حول المآزق الأخلاقية التي تطرحها الأبعاد الجديدة للعلاقات الدولية. وكان دور الأسلحة النووية موضوعاً لتساؤلات مشابهة في زمن الحرب الباردة. سعى هذا السمينار لمعالجة الموضوعات التي أعقبت مسألة الردع في قلب المآزق الأخلاقية التي تواجه التحرك الدولي، وهي: التدخلات الإنسانية، اللجوء إلى القوة، العقوبات والعدالة الدولية، الكفاح ضد الإرهاب، النظام العالمي. ولقد بذل جهداً في إدخال منظور مقارن، من خلال التساؤل حول ما يمكنه، فيما يتعلق بهذه الموضوعات، أن يفصل أو يقرب بين الولايات المتحدة وأوروبا في سياق كانت حرب العراق فيه تعرض العلاقات عبر الأطلنطي لتوترات لا سابق لها. وتمخض عن هذا السمينار مجلد يجمع إسهامات عديدة فرنسية وأجنبية وعلى رأسها إسهامات ستانلي هوفمان وأنطوان جرابون وبيير بولر وسير آدم روبرتس وكريستوف برترام، ومايكل جلنون. وسيظهر هذا المجلد في الخريف في منشورات العلوم السياسية بعنوان "تبرير الحرب؟ من التدخل الإنساني إلى معاداة الإرهاب". ولقد سمح لنا بيير هاسنر وجيل أندرياني بنشر مقدمتهما لهذا الكتاب، فشكراً

لهم.

## عودة التدخل

منذ نهاية الحرب الباردة تعددت التدخلات الدولية، كما أنها تطورت بعمق. ومنذ بداية سنوات التسعينيات توالى تدخلان عدّ كلاً منهما بمثابة نموذج: أولهما حرب الخليج في عام 1991، تنفيذ مبدأ الدفاع الشرعي الجماعي وإن كان يستعير أشكالاً من تحرك أممي جماعي، بسبب خاصيته التداولية والمتعددة الأطراف، وحصة الأمم المتحدة فيه ومنظومة الدعم التي تحيط به على المستويين الإقليمي والعالمي؛ وثانيهما التدخل الإنساني الأمريكي في الصومال الذي ساندته الأمم المتحدة سريعاً في عام 1992. لدينا بابان متميزان، الأمني والإنساني؛ ولكن في كلتا الحالتين هناك توليفة مكونة من قيادة أمريكية واحترام لإطار الأمم المتحدة واتفاق الأمم بما يسمح بالحديث عن "النظام العالمي الجديد".

خلال عشر سنوات وحتى 11 سبتمبر 2001 كان التدخل الإنساني هو المهيمن على تفاوت درجات نجاحه التي تتبع منحى متذبذباً. هناك على الأقل ثماني عمليات كبرى تحت لافتة التدخل الإنساني (فعلاوة على الصومال، التي ذكرناها، توجد هايتي، البوسنة والمهرسك، رواندا، سيراليون، كوسوفو، تيمور الشرقية، جمهورية الكونغو الديمقراطية). هذه العمليات تُظهر، أولاً بأول عند تنفيذها، مشكلات تختلف عن تلك المشكلات الخاصة بعمليات حفظ السلام التقليدية: حماية القوى المتدخلة في صراعٍ فجوة بين مهمتها ووسائلها، وحيادها الصعب في حالة انتهاك صارخ للحق الإنساني، واحتمال أن تجد نفسها تدريجياً في مواجهة أحد أطراف الصراع، والتكفل بعد الحرب بمهام تدعيم السلام المدني، وإعادة الحياة الاقتصادية وإعادة بناء الدولة (التي ستؤدي إلى الحديث عن "حماية" دولية فيما يخص البوسنة، وكوسوفو وتيمور الشرقية أو الحاجة إلى نظام جديد في "الوصاية" الدولية). وبعد تمييز واضح بين الإنساني والأمني تنتقل في كوسوفو إلى حالة اللجوء إلى القوة المفتوحة التي كانت فيما سبق مخصصة لما هو أمني ولكن هذه المرة تُستخدم لدوافع إنسانية؛ فكما في حالة البوسنة فرض إنقاذ الضحايا الانحياز واختيار أحد المعسكرين؛ كان هذا الاختياراً تدريجياً وإجبارياً في البوسنة، ولكنه كان مقصوداً في كوسوفو. إن مآزق اللجوء إلى القوة تزداد وطأته ثقلاً في هذه الحالة الأخيرة بسبب ظهور مشكلات جديدة: مسألة معرفة ما إذا كان اللجوء إلى القوة سوف يؤدي في المقام الأول إلى حماية الضحايا أو إلى معاقبة

المعتدي؛ ومسألة التوازن بين أمن القوى المتدخلة ومخاطرة إحداث خسائر لدى الطرفين؛ ومسألة درجة الاستقلال المأمولة لما هو عسكري بالنسبة لما هو سياسي في هذا النوع من العمليات.

بالإضافة إلى إشكالية الحق أو بالأحرى، كما في حالتي رواندا والبوسنة، إشكالية واجب التدخل في مواجهة الإبادة والمجازر، وهو الواجب الذي فشل فيه المجتمع الدولي بشكل كامل تقريباً في الحالة الأولى وبشكل جزئي في الحالة الثانية، تأتي إشكالية مسئولية المتدخلين في مرحلة مابعد الصراع. إن التدخل لا يسعى فقط إلى البحث عن تبرير له في العلاقة بين تكلفته البشرية وضروب المعاناة التي يضاعفها نهاية في هذه اللحظة، ولكن أيضاً في الموازنة النهائية فيما يخص إعادة الأداء الاقتصادي والمؤسسي، وفيما يخص قدرة الجماعات المواجهة لبعضها البعض على (إعادة) اختراع حياة مشتركة. إنها موازنة معقدة لا نعرف متى تحين لحظتها، ولا متى وكيف يمكن لضحية الأمس أن يكون هو من يقوم بالقمع في الغد. وبالرغم من هذه التطورات، نحو تشديد التدخلات وتوسيع طموحاتها، وبالرغم من محصلتها الملتبسة، والانقسامات التي تثيرها هذه التدخلات على مستوى المبادئ بين الشمال والجنوب أو بين الولايات المتحدة وحلفائها، يبقى التمييز واضحاً بما فيه الكفاية بين الحرب التي نقرها من أجل الدفاع عن الذات أو عن المصالح، والتدخل الذي من المفترض أنه منزه عن الغرض في نواياه ومقرر من قبل منظمة دولية.

ولقد غيرت 11 سبتمبر كل هذا، وشهدنا كما في زمن الحرب الباردة، عودة للتدخلات التي تقودها الولايات المتحدة لدوافع تتعلق بالأمن القومي. وهذه المرة في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب. ومما لا شك فيه أن التدخل في أفغانستان والذي كان يستهدف نظاماً متواطئاً مع الإرهابيين وكان محاطاً بإجماع إقليمي ودولي قوي، مختلف، على هذا المستوى، عن الحرب ضد العراق في 2003، وهي موضوع للانقسام في صورة أزمة مفتوحة، كما أن تأثيرها على الإرهاب الدولي ظل غير مؤكد وموضع خلاف. ولكن في الحالتين كان للبعد الأمني الأولوية.

وبالرغم من ذلك عاد البعد الإنساني ليختلط بالأمني في الانتقادات وأيضاً وبصورة غير متوقعة في التبريرات التي قدمت لهذه العمليات. فسقوط نظام طالبان وكذلك الديكتاتورية البعثية وتحسن الأوضاع الذي مثلته بالنسبة للسكان، بل وحتى الأمل في تغييرات أخرى يمكن أن تتم على نفس المنوال في الشرق الأوسط الكبير، تكفي بالنسبة للكثيرين لتبرير هذه

التدخلات. وقد حلت هذه الحجج بشكل كبير في حالة العراق محل اعتبارات الأمن القومي والأمن الدولي التي سعت الولايات المتحدة في البداية من خلالها إلى تبرير تدخلها. ولدينا هنا أثر لنظرية الأواني المستطرقة ناتج عن فشل التبريرات الأمنية، وخصوصاً غياب أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عن جانب من الأيديولوجيا: حيث تم وضع أفغانستان والعراق في إطار رؤية كفاح قديم للولايات المتحدة ضد أنواع الطغيان تبدأ من الانتصار على ألمانيا واليابان حتى الانتخابات التي انتزعت مؤخراً من براثن التزوير في جورجيا وأوكرانيا.

وعبر هذا الخليط من الإنساني والأمني الذي يسم، على الأقل على مستوى التبريرات، التدخلات التي تتم في إطار الحرب ضد الإرهاب، نعود إلى جانب ملهم باستمرار للسياسة الخارجية الأمريكية وهو الويلسونية (بوجهها المتناقضة، ويلسون الإمبريالي الذي يتدخل في المكسيك عام 1914، والمثالي الذي يوحد بين الديمقراطية والسلام في النقاط الأربعة عشر عام 1918). وهكذا ننتقل من ضروب الحماية الدولية المؤقتة في التسعينيات ونعود إلى فكرة إمبريالية مخففة متخلصة من غرائز العظمة أو التراتبية بين الأعراق وتتوافق مع الفكرة "الحميدة" التي يكونها الأمريكيون عن هيمنتهم.

ولكن هناك أيضاً الغريزة الطبيعية للديمقراطيات، ولا سيما الولايات المتحدة، في ترويج نموذجها، والانقلاب الحقيقي الذي يبعثه في الآراء النظام العبيثي لطالبان أو طغيان صدام حسين. وهناك أيضاً إشكالية واقعية أخرى: لماذا نتوقف "مسؤولية الحماية" عند حدود الأزمات الإنسانية المفتوحة ولا تعمل، عندما تسمح الظروف، على المساعدة في القضاء على الأنظمة القاسية التي أدت تعدياتها على المدى الطويل إلى معاناة ليست أقل هولاً من الأزمات الإنسانية أو الحروب؟ من منا يأسف على سقوط أنظمة بوكاسا أو بول بوت أو عيدي أمين دادا، والتي تمت جميعها من خلال تدخلات لم تكن شرعيتها مؤكدة.

من الإنساني إلى الأمني إلى ترويج الديمقراطية، أين نتوقف أشكال التدخل؟ ربما نتوقف مع مخاطر الفوضى الدولية التي قد تؤدي إليها تلك الثغرات الكثيرة في حظر اللجوء إلى القوة؛ وربما نتوقف بصورة أكثر تأكيداً عند الحدود العملية للتدخل، ومقاومة الوقائع والبشر للحلول السهلة المستعارة من الخارج، وفي التكلفة السياسية والاقتصادية لمشروعات يصعب تبريرها، ويصعب أكثر إتمامها. ربما يتوافق التوسيع المذهبي لإرادة التدخل مع نهاية دورة من التدخلات أفتتحت في نهاية الثمانينيات بواسطة نوبان الثلوج بين الشرق والغرب؛ وربما تُعيد المقولات المشوشة أثناء هذه المرحلة، مثل حفظ السلام واللجوء إلى القوة، وعمليات الأمن

الجماعي والأمن القومي فرض نفسها من جديد، وإن احتاج الأمر إلى إعادة تعريف؛ وربما على العكس يؤدي استمرار حضور التهديدات في كل مكان وتضافر أنماط الحروب في جعل التدخل ضرورياً وجعل التوضيح أمراً مستحيلاً.

### عودة الأخلاق

لم يحدث أي توافق يوماً بين الأخلاق والسياسة الدولية. ففي المجال الدولي يبدو أن الدولة "الوحش الأكثر برودة بين الوحوش" لا تعرف سوى مصالحها وداعي المصلحة العليا. وتعد فكرة الأخلاق الدولية، من منظور مفرط في الواقعية، تناقضاً في المصطلح ذاته. لأنها تفترض أن مجتمع الدول يؤمن بقيم ومعتقدات مشتركة وهو وهم لم يتمكن من البقاء على قيد الحياة بعد المثل الأعلى للمدنية المسيحية *civitas christiana*.

ولا يعني ذلك أن الأخلاق غائبة عن السجال الدولي: فقد كان الاتحاد السوفييتي وأصدقائه يدينون لا أخلاقية الأسلحة النووية؛ وأعاد رونالد ريجان استخدام الحجة لحسابه من أجل تأييد قضية الدفاعات المضادة للصواريخ. وفي السياق الأيديولوجي للحرب الباردة كان هناك شجب لفسوة الخصم أو لا أخلاقيته، وكان يُطلق على الاتحاد السوفييتي "إمبراطورية الشر"، وعلى قنبلة النيوترون الأمريكية "السلح الأكل للحوم البشر". وفي نفس الوقت تنتصر واقعية السلوك على التشدد الأخلاقي وأحياناً على اللعنات التي تبثها الخطابات: توجد تعاملات مع الاتحاد السوفييتي، فالتسابق لا يستبعد توافق المصالح والبحث عن الحلول الوسط. وفي العصر النووي لم يتم تعليق الحكم الأخلاقي ولكن تظل الفضيلة الأولى هي الحذر.

منذ نهاية الحرب الباردة تحتل الأخلاق مكاناً مختلفاً تماماً في الحياة الدولية، يمكن لنا قياسه من خلال عدة علامات: صعود للعدالة الدولية، اهتمام متنام بمراقبة قوانين الحرب في إدارة التدخلات الدولية، مراسم توبة بين الدول عن الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، استدعاء لمجال الأخلاق في كل أن، ليس في الخلاف الدائر مع الخصم ولكن بوصفه معياراً لسياسات طرف ما وسياسات حلفائه: فقد أدان كلينتون خطة فانس - أوين عن البوسنة والهرسك معتبراً إياها غير أخلاقية، ويضع بوش قتاله ضد الإرهاب تحت لافتة الوضوح الأخلاقي، والمعارضون لحرب العراق يستدعون الحق والأخلاق لحسابهم. وليس سلوك الدول بأحسن حالاً. ولكن يمكننا أن نقول عنها ما قاله مونتسكيو عن البشر "هم في التفاصيل محتالون، ولكنهم إجمالاً

أناس شرفاء: يحبون الأخلاق".

إلى أي شيء نعزو هذا الحب المفاجئ وهذه التوليفة غير المتوقعة بين الأخلاق والسياسة الدولية؟

يقدم لنا وضع ما بعد الحرب الباردة خصائص يمكنها أن تهيئ سبلاً للتفسير. أولها الاستمرارية الكبيرة بين المواقف السياسية الداخلية والدولية. ازدواجية بين المجالات السياسية الداخلية التي تتسم بوضع حدود للسلطة ومراقبتها من جانب، ومن جانب آخر ضرورة تطبيق قيم مضادة على التحرك الدولي هي في أسوأ الأحوال تمجيد القوة وفي أحسنها الخضوع لاقتضاءات السياسة الواقعية Realpolitik، إنها ازدواجية يصعب دائماً تحمل تبعاتها في الديمقراطية. ويمكن تبرير هذه الازدواجية باقتضاءات البقاء على قيد الحياة في عالم بلا قواعد. ولكن يصعب في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تنتشر قيم الديمقراطية وحيث رهانات الأمن الدولي أقل شأناً، على أي حال بالنسبة للديمقراطيات المزدهرة والمتمتعة بالسلم في الشمال، قبول هذه الازدواجية كما أنها تصبح أقل ضرورة. يمكن حينئذ أن نسبح لأنفسنا بترف إدخال الأخلاق إلى الدبلوماسية؛ أو، في تفسير أكثر تفاؤلاً لم تعد مصلحة الدولة العليا تضع عراقيل في وجه تأثير المطالبة بالشفافية والعدالة والمساواة المقترنة بالديمقراطية على التحرك الدولي للدول. علاوة على أنه في جميع أنحاء العالم المتقدم يبدو أن هذه المطالب تتصافر على المستوى الداخلي وعلى الصعيد الدولي: طلب على الأخلاق، صعود للسلطات الضابطة، تأثير المنظمات غير الحكومية.

السبيل الثاني يرتبط ربما بالفجوة التي تفصل النظام الدولي عن أشكال العنف الجديدة: ففي حين كانت هذه الأشكال تأتي أساساً من الخلل في أداء الدول ومن تحليلها، تشكل النظام الدولي للوقاية من الحرب بين الدول. ويتم اللجوء من أجل هذه الغاية إلى مبادئ مثل السيادة، عدم التدخل وعدم اللجوء إلى القوة، والتي تمثل كلاً منسجماً. وسوف تمثل الإدانة الجوهرية لهذه المبادئ مخاطرة من الناحية القانونية وتدهوراً للنظام الدولي القائم فيما بين الدول. من هنا كان اللجوء إلى استراتيجيات الالتفاف التي تلعب فيها الأخلاق دوراً كبيراً. التدخل في كوسوفو "غير شرعي لكنه مشروع"، وعودة الاهتمام بتراث الحرب العادلة، أو حسب تعبير فرانسوا ميتران الشهير ("الإلزام بعدم التدخل يتوقف عند ذلك الوضع الذي ينشأ فيه خطر عدم المساعدة")، كلها تساهم في هذه المسيرة.

ورغم ذلك فإنها تظل مسيرة هشّة ومحفوفة بالمخاطر. ألا يعني معارضة القانون

بالأخلاق، والإقرار بأولوية حق "أخلاقي" محايت على الحق الوضعي، العودة إلى مذاهب الحق الطبيعي المرتبطة بعصر قد ولى؟ أين تكمن الحدود بين التدخل المسلح "المبرر أخلاقياً" والحرب المقدسة؟ (ويقول مونتسكيو أيضاً: "الفضيلة نفسها تحتاج إلى حدود"). إذا كان ينبغي أن تكون هناك أسبقية للأخلاق على القانون، هل يمكنها أن تكون شيئاً آخر سوى إجابة استثنائية على وضع طارئ، وخرق للقانون عليه أن يتوقف بأسرع ما يمكن حتى يرد للقانون سلطته؟

### التدخل في مواجهة التهديدات الجديدة

إن التساؤلات التي تمثل موضوع هذا الكتاب تقع عند نقطة تقاطع هذين الاتجاهين الموجودين بعد الحرب الباردة وهما عودة التدخل وعودة الأخلاق. ولكن ينبغي أن نضيف لهما اتجاهاً ثالثاً وهو تغيير طبيعة التهديد. الإرهاب الجماهيري وتطوير الأسلحة، وخصوصاً اقترانهما الممكن، جاء ليضيفاً بعداً جديداً لمآزق التدخل.

أولاً، طبيعة الإرهاب الأخرى الذي برز في 11 سبتمبر 2001 والرد المناسب عليه مازال غير يقينين. لقد بدأ الإرهاب في هذا اليوم، قادراً على أن يكبل مجتمعاً متقدماً خسائر هائلة كان الدول وحدها حتى الآن تحتكر إمكانية القيام بها. ألا يفتح هذا الحدث عصراً من التصاعد في العنف الإرهابي، عصراً يتسم بعنف غير مرتبط بغايات سياسية يمكن تحديدها ولا يعبر عن الشعبية السياسية للمنظمات التي تستخدمه؟ هذا المنظور قد شعر به كلورنغيتز عندما تخيل حرباً ينطلق العنف المتطرف فيها متحرراً من كل عقلانية سياسية ليصبح غاية بذاته. في زمن الحرب الباردة كان يوم القيامة النووي هو الذي يجسد هذه النظرة. واليوم يمكن لهذه النظرة أن تتماهى مع ما يشبه تنظيم قاعدة نووي.

هذا السيناريو هل يجد تحققه في الالتقاء الحادث بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب؟ حتى وإن كان ذلك أمراً غير محتمل فإنه يغير بصورة جذرية رؤيتنا للعلاقات بين الدولة والمجموعات الخاصة والحرب. إنه يقلب بلا شك وزن الحجة الوقائية واللجوء إلى القوة، ويجعل من تكاليف عدم التحرك عنصراً يحسم بموجبه التدخل.

نحن لم نصل إلى هذا الوضع بعد، ولكن ما هو محل سجال اليوم هو مذهب أمريكي عن الاستباق الذي يبرر استخدام القوة ضد الدول التي تقوم بعملية تطوير السلاح، قبل أن تمتلك مثل هذه الأسلحة أي حتى قبل أن يصبح مثل هذا السيناريو ممكناً. وهو أيضاً إبراز لهذا المذهب بوصفه أحد التبريرات الممكنة لحرب العراق. وهو في النهاية يمثل مفهوماً للكفاح ضد

الإرهاب والذي، تحت مسمى "الحرب ضد الإرهاب"، يستبق وضع خصخصة للعنف الجماهيري الذي هو بلا شك ليس وضعاً حتمياً، كما يؤدي إلى خطر المبالغة في الدلالة الاستراتيجية للإرهاب الجهادي العام، مما يؤدي دون قصد إلى زيادة وزنه السياسي. ولكن السجل لا يتوقف هنا: علينا أن ننظر إلى التهديد الذي ظهر في 11 سبتمبر مستحضرين في ذهن دروس معارك الكفاح الماضية التي كسبناها، على غير ما نظن، ضد الإرهاب، ولكن دون استبعاد إمكانية أن يكون التهديد جديد نوعياً، وأنه في هذا اليوم قد تم إشعال حرب بالمعنى الكامل للكلمة، والتي يظل مآلها وليس واقعها محل تساؤل. علينا على الأقل أن نقبل إمكانية أن نوجد في منطقة مفاهيمية بينية، وأنه لا مفاهيم الحرب ووسائلها ولا مفاهيم القمع القانوني التقليدي ملائمة لهذا النوع الجديد من الكفاح الذي بدأ في 11 سبتمبر.

وفي مواجهة خطر جديد يكون التقاعس عن الفعل ورفض التكيف جديرين باللوم أكثر من الأخطاء الناجمة عن رد الفعل وعن تعلم الاستجابات الجديدة.

### كوسوفو والعراق

تمثل كوسوفو والعراق اليوم قطبي السجل حول التدخل، والذي يمكن أن نقول إنه يتمثل في جانب كبير منه في معارضة أحد القطبين بالآخر: فمن جانب هناك قطب كوسوفو: إجماع (ولو على المستوى الإقليمي) ووضوح نسبي للنوايا، إستجابة لأزمة إنسانية ملحة، استخدام متناسب ومراقب للعنف، سقوط سلمي لميلوسيفيتش، استقرار في كوسوفو، وغياب عدم الاستقرار الإقليمي. وعلى الجانب الآخر العراق: مجتمع دولي منقسم، ودوافع للتدخل محل نقاش وخاطئة في جانب منها، غياب عنصر الإلحاح، وتساؤل مشروع حول تناسب الإجابة العسكرية مع المخالفات المعزوة للعراق وهي بلد وقعت فريسة لعدم الأمن وصار مستقبلها غير موثوق به.

وبالرغم من كل هذا طرحت الحالتان على القانون وعلى الأخلاق مشكلات مشتركة بصورة أكبر مما نتصور: غياب التصريح الواضح لمجلس الأمن، علاقة عرضية بين استخدام القوة والأهداف المعزوة للعملية (العمليات العسكرية لم تحم سكان كوسوفو الألبان بشكل مباشر كما لم تكن القوة ضرورية للقضاء على التهديد العراقي)، وتبدو أهداف ما بعد الصراع غير واقعية، كوسوفو متعددة الأعراق، العراق الموحد والديمقراطي.



إن تقدير الشرعية الدولية للجوء إلى القوة يبدو أكثر اقتضاءً وتعقيداً مما لا يسمح به مجرد تحقق أي من شرعية قرار التدخل. وهناك ثلاثة سلاسل من الأسئلة تطرح عادة في هذا التقدير تتعلق باللحظات الثلاث التقليدية وهي الحق قبل الحرب والحق أثناء الحرب والعودة إلى السلام والحال أنها لم تعد تشكل متواليات من المشكلات المتميزة بعضها عن بعض ولكنها أقرب إلى المشكلات المتداخلة بصورة وثيقة منذ البداية: الاعتدال ووجود اختيارات عسكرية محدودة من شأنها أن تقلل من الخسائر المدنية مما يؤثر على شرعية اللجوء إلى القوة. وينبغي أيضاً تصور مرحلة ما بعد الصراع منذ هذه اللحظة: هل يمكن لنا حتى وإن كنا مزودين بدافع شرعي واختيارات عسكرية محسوبة، أن نتدخل دون أن نتنبأ بما بعد الحرب، ودون القيام بأعباء حيال السكان وأمنهم، ودون إيجاد حلول سياسية للفوضى التي تثيرها في أرض الواقع حتى أكثر الحروب شرعية؟

إن شرعية العملية نفسها لا يمكن تقديرها الآن وهنا ولكن في إطار سياق سياسي يمكنه أن يدفع إلى تصور مشكلات مشابهة (غياب تصريح مجلس الأمن) في ظروف مختلفة تماماً: تدخل حلف الأطلسي كان يستهدف أن يحصل على توقف القوى الصربية عن القمع الأعمى لألبان كوسوفو، وهو التوقف الذي فرضه فيما بعد مجلس الأمن. وكان تدخل قوى التحالف في العراق قائماً من الناحية القانونية على إعادة تنشيط تصريح بالتحرك ضد هذا البلد في عام 1991، والذي انقسم مجلس الأمن بشأنه منذ ذلك الحين على تحديد مدلوله ومداه.

بعبارة أخرى يمكن القول بأن هناك أكثر فأكثر نوعاً من الموازنة الشاملة بين التكاليف المقارنة بين التدخل وعدم التدخل هو ما يسمح بالحكم على جدوى التدخل، وهي موازنة لا يمكن أن تتم إلا بمرور الزمن. ولكن عند اللحظة الحاسمة لاتخاذ القرار بالتدخل، فإن استباق نتائج التدخل، وكذلك برهان البدائل التي تم تجربتها بحسن نية في الماضي من أجل تفادي هذه الحالة القصوى، كلها عوامل جوهرية في عملية إضفاء الشرعية.

## الشرعية والمؤسسات

تبقى المسألة الأخيرة للسياسة وللقانون: من يقرر شرعية التدخل أو شرعية أساليب

الكفاح ضد الإرهاب؟ وسواء رجعنا إلى مفهوم السلطة الشرعية، وهو شرط الحرب العادلة في المذهب الذي يحمل نفس الاسم، أو إلى تعريف السيادة طبقاً لكارل شميت (صاحب السيادة هو من يقرر في الوضع الاستثنائي)، فإن مسألة من يقوم بالتحكيم ومن يحوز الشرعية في الصراعات بين الدول أو بين هذه الدول من جانب وفاعلين دوليين آخرين من جانب آخر تفرض نفسها ابتداءً من اللحظة التي نخرج فيها من هيمنة التوازن مزدوج القطبية. وكما هو الحال بعد كل حرب كبرى في القرن العشرين شهدت نهاية الحرب الباردة عودة الأمل في الأمن الجماعي وأيضاً الأمل في دور مركزي للمنظمة الدولية. فكرة "النظام العالمي الجديد" التي دعا إليها في بداية سنوات التسعينيات جورج هـ. بوش وفرانسوا ميتران كانت تتضمن بعناً لمنظمة الأمم المتحدة وبوجه خاص لتوصيات ميثاقها في مجال الأمن واستخدام القوة. ولقد بينت خبرات الصومال ويوغوسلافيا مبكراً هشاشة هذا الأمل. وخلال كل هذه المرحلة، وجدت منظمة الأمم المتحدة، في الوقت الذي تضاعفت فيها مهامها، نفسها فريسة لاحتجاج دائم وشبه بنوي، داخلي وخارجي في آن: وتحمل الدول والبيروقراطية الدولية كل منها الأخرى مسؤولية الهوة بين المهام المعزوة والتنفيذ، فالولايات المتحدة المزهوة بكونها "القوة العظمى" لا تتحمل أن تكبح منظمة الأمم المتحدة حريتها في الحركة، ودول الجنوب تقاوم جهود توسيع اختصاصات المنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان على حساب سيادة الدول.

وهذه الدول تتجمع في تحالفات طوعية أو في مؤسسات إضافية، فمن الثمانية الكبار G8 إلى الرباعية، مبتكرة "خارطة الطريق" الموجهة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أو مجموعة الاتصال حول البوسنة وكوسوفو؛ هذه المؤسسات تتحرك في الغالب من تلقاء ذاتها أكثر مما تخضع لإجراءات مجلس الأمن. ولكن ينبغي ملاحظة أن دول الجنوب ليست على خطأ حين ترى في هذه المجالس وهذه "التجمعات" تعبيراً عن تحالف القوى الشمال التي قررت أن تدير الكوكب وأن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شؤون البلاد الفقيرة والضعيفة. وينبغي أيضاً أن نلاحظ أن هذه الازدواجية القطبية الجديدة بين الشمال والجنوب أو بين المركز والمحيط تبدو أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الحسبان الدور الوحيد للولايات المتحدة، الشرطي المتقاعس أحياناً والنشط أحياناً أخرى، ومن جانب آخر الوضع الملتبس لقوى مثل روسيا والصين والهند. إنها تطمح في اللحاق بالمركز وإلى تجمع الكبار ولكنها ترفض، مثلها مثل صغار الدول، وبمعنى ما، مثل "القوة العظمى" الأمريكية أن تضحي بأي قدر مهما صغر

من سيادتها تحت دعوى تعدد الأطراف أو، ولسبب أدعى، تحت دعوى حقوق الإنسان. اجتهدت لجان متابعة في تجاوز هذه التعارضات وأنتجت خطأً للإصلاح، تحاول فيما يتخطى المنظمة نفسها، تحديد مهام المجتمع الدولي، مثل مهمة "مسؤولية الحماية" وتحاول ادماج مفاهيم تأكدت مصداقيتها في الصراعات الجديدة، من خلال وضع حدود وضوابط لها مثل العلاقات بين الاستباق والوقاية.

إن عدم الاتفاق على الشرعية وعلى مستقبل النظام الدولي ما يزال ماثلاً. فخلف السجلات حول العالم المزدوج القطبية أو المتعدد القطبية، وبين التحرك من طرف واحد ومن أطراف متعددة، وبين تساوي الدول ومسؤولية القوى الكبرى، وبين المصالح الوطنية والمصير المشترك للكوكب نجد المفاهيم الكلاسيكية عن السلام سواء بواسطة الإمبراطورية أو بواسطة القانون، بواسطة التوازن أو بواسطة التعاون. وتصبح ضرورة تجاوز هذه المفاهيم أو التوفيق بينها أمراً ملحاً أكثر فأكثر. ولكن صعوبة هذا الأمر لم تقل رغم بعض الابتكارات المؤسسية، المحدودة وإن كانت واعدة، ولا سيما في مجال العدالة الدولية.

## **Revue des revues de l'adpf, sélection de mai 2006**

Gilles ANDRÉANI et Pierre HASSNER: « Morale et violence internationale »  
article publié initialement dans la revue *Commentaire*, n°111, automne 2005.

### Traducteurs :

Anglais : Roger Leverdier  
Arabe : Anouar Moghith  
Chinois : Yan Suwei  
Espagnol : Claudia Riva-Palacio  
Russe : Katia Beliavina

### Droits :

- © *Commentaire* pour la version française
- © Roger Leverdier/Institut Français du Royaume Uni pour la version anglaise
- © Anouar Moghith/Centre Français de Culture et de Coopération du Caire – Département de Traduction et d'Interprétation pour la version arabe
- © Yan Suwei/Centre Culturel Français de Pékin pour la version chinoise
- © Claudia Riva-Palacio/Institut Français d'Amérique Latine pour la version espagnole
- © Katia Beliavina/Centre Culturel Français de Moscou pour la version russe